رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

اليـــوم في

منح سمة الدخول للعراقيين الراغبين بزيارة الولايات المتحدة

بغداد / قيس عيدان

كشفت مصادر موثوقة في السفارة الامريكية في بغداد أنها بصدد منح سمة الدخول للعراقيين الراغبين بزيارة الولايات المتحدة الامريكية ولمختلف الولايات لاغراض السياحة ، وقالت المصادر لـ (المدى): ان دائرة القنصلية في السفارة تواصل منحها سمة الدخول للعراقيين الموفدين ولاغراض التدريب وفق الية واضحة وكما معمول به في جميع السفارات في بلدان العالم ، واشارت المصادر الى ان القنصلية منحت العشرات من سمات الدخول للطلبة العراقيين الذين يرغبون باكمال دراستهم الجامعية او الدراسات العليا في الولايات المتحدة على وفق البرنامج المتفق عليه مع الحكومة العراقية، وتوقعت ان تبدأ السفارة بمنح سمات الدخول خلال الفترة المقبلة.

فـــرصـــة عـمـل

مطلوب شخص يجيد العمل على نظام سيرفرات ليونكس (Red hat) وإدارتـه باحتراف للعمل كدعم فني وإدارة سيرفرات.

المراجعة يومياً من الساعة ٣,٠٠ مساءً الى ٧,٣٠ مساءً عدا يوم الخميس في مؤسسة المدى/ شارع السعدون- خلف سينما أطلس

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com
العدد(1729) السنة السابعة - الاحد (21) شباط 2010

المالكي يحذر من عودة العنف ◆الحكومة تنفي نيتها استبدال قيادات أمنية

٢٥٠ ضابطاً من المشمولين بقرارت المساءلة يثيرون جدلاً سياسياً

□ **بغداد - المدى**

حذر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي من تدهور الوضع الأمني في محافظة البصرة، نظرا لوجود جهات قال إنها "تستهدف الوضع الأمني في المحافظة قبل الانتخابات"، متعهداً في الوقت نفسه بعدم التعاقد مجدداً مع شركات نفط أجنبية "خشية أن يؤدي اتساع نفوذها إلى انهيار الشركات الوطنية التابعة لوزارة النفط العراقية"، حسب قوله.

وقال المالكي في مؤتمر عقده امس في محافظة البصرة، ، إن "المعلومات الاستخبارية المتوفرة لدي تؤكد وجود جهات تحاول استهداف الوضع الأمني في محافظة البصرة مع قرب موعد إجراء الانتخابات".

ودعا المالكي قيادة العمليات في المحافظة والقوات الأمنية المرتبطة بها الى "تكثيف جهودها من أجل الحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت ولتفويت الفرصة على الجهات التي تحاول زعزعة أمن العراق".

وأضاف رئيس الحكومة العراقية: ان البصرة "لو عادت الى الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها قبل تنفيذ خطة صولة الفرسان، فإن حكومتها المحلية لن تتمكن من جذب الشركات الأجنبية للاستثمار او توفير الخدمات للمواطنين".

من جانب اخر اكدت الحكومه رفضها الانباء التي تحدثت عن استبدال عدد من القادة الامنيين قبل الانتخابات ، فيما وجه عدد من النواب انتقادات الى رئيس الوزراء المالكي لمنعه اجتثاث ٢٥٠ ضابطاً من الاجهزة الامنية مشمولون بقرارات المساءلة والعدالة.

ففي خطوة لطمأنة القوات الامنية اعلنت الحكومة عزمها تكريم جميع القيادات الأمنية التي أسهمت في تحقيق الأمن في البلاد" واكد الناطق باسم الحكومة علي الدباغ ان الحكومة "تثمّن الدور البطولي الذي بذلته تلك القيادات في استقرار الأمن كونه أكد للجميع أن ولاءها الأول والأخير للعراق، غير آبهة بتدخلات أو تأثير بعض الاطراف التي تحاول استمالتها".

واضاف في تصريح لصحيفة الحياة اللندنية ان الانباء التي تحدثت عن استبدال قوات امنية لاصحة لها .

والعكس صحيح، إذ تسعى الحكومة الى تكريم قادتها في وزارتي الدفاع والداخلية وكل من عمل جاهداً في استتباب الأمن في العراق".

وفي ما يخص حسم ملف عناصر شرطة حماية المنشآت (أف بي أس)، قال الدباغ إن "الحكومة أصدرت توجيهات الى الوزارات التي تعمل فيها عناصر الحراسات، وأوعزت بتحويلهم على ملاك وزارة الداخلية".

وأضاف أن "الحكومة لا يمكن أن تتخلى عن عناصر الحراسات كونها تثمن جهودها الكبيرة وتحاول انصافها من خلال ضمها الى صفوف أقرانها من عناصر الأمن في الداخلية. وما يشاع عن طردها عار عن الصحة".

وكان النائب عن "جبهة التوافق" خالد البرع أعرب عن تخوفه من نية بعض الاحزاب الحاكمة إبدال القيادات الأمنية قبل اجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة.

من جهة اخرى ابدى بعض النواب قلقهم من وجود ضباط كبار في القوات الامنية من المشمولين بقرارات الاستبعاد ولم يتم استبعادهم.

وقال النائب عن الائتلاف الوطني العراقي عبد الكريم العنزي ان الاجهزة الامنية كانت ومازالت تحوي عددا كبيرا من الضباط البعثيين من المشمولين بقرارات هيئة المساءلة والعدالة ولم يتم تطبيق القانون بحقهم .

وقال العنزي لوكالة خبر للانباء : ان "قانون هيئة المساءلة والعدالة قانون دستوري وعلى جميع المكونات ان تعمل على تطبيقه مهما كان الامر" واضاف ان "اتهامات الساعدي والاعرجي لم تأت من فراغ ولابد من ان يكون لديهم الدليل قبل ان يطلقوا هذه الاتهامات" .

وكان النائب عن الائتلاف الوطني العراقي صباح الساعدي وجه اتهاما مباشرا في برنامج بثته قناة العربية الى المالكي لمنعه اجتثاث ٢٥٠ عنصرا من عناصر الاجهزة الامنية من المشمولين بقرارات المساءلة والعدالة .

واضاف العنزي: ان "وجود العناصر البعثية في الاجهزة الامنية كان واحدا من الاسباب التي ادت الى تدهور الوضع الامني في الاونة الاخيرة لاسيما في ظل الايام الدموية التي شهدتها العاصمة بغداد".

هذا واتهم النائب عن الائتلاف الوطني العراقي بهاء الاعرجي رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه منع اجتثاث هذه العناصر وانه سيحاسب يوما ما على هذه الخطوة.

في المقابل رفض النائب عن ائتلاف دولة القانون سامي العسكري هذه الاتهامات واصفا اياها بغير الصحيحة وغير الدقيقة .

وقال العسكري: ان "الاعرجي والساعدي عودا المشهد السياسي على اطلاق مثل هذه التصريحات" واضاف انها تاتي من باب التسقيط السياسي والحرب الانتخابية.

بائع سجاد في سوق الشورجة ...أ ف ب

مفوضية الانتخابات: الوقت اصبح متعذرا على أي انسحاب

□ **بغداد - المدى**

قالت رئيسة الدائرة الانتخابية في مفوضية الانتخابات حمدية الحسيني، إن وقت انسحاب المرشحين او الكيانات من الانتخابات انتهى، فيما أشار الناطق باسم المفوضية قاسم العبودي إلى أن الانسحاب لا يؤثر على العملية الانتخابية.

وأوضحت الحسيني لراديو نوا أن "من ينسحب من الانتخابات عليه أن يتقدم بطلب رسمي للمفوضية، وأننا لم نستلم طلبا بالانسحاب من قبل جبهة الحوار وهم داخلون في الائتلاف" مع الكتلة العراقية، مبينة أن "النظام الداخلي للمفوضية لا يسمح بالانسحاب في اي وقت لأن فترة الانسحابات انتهت".

من جانبه، قال العبودي إن "الباب انغلق امام الانضمام إلى تحالفات او الانسحاب من الانتخابات، وبالتالي فإنه لا يؤثر على عمل المفوضية، لأننا لا نؤشر على انسحابات او ائتلافات جديدة".

وأوضح العبودي أن "الموضوع بشكل قانوني لا يتعلق بأن نسمح او لانسمح بالانسحاب، وإنما يتعلق بانتهاء وقت تشكيل التحالفات الجديدة والانسحابات، والوقت اصبح الآن متعذرا على اي انسحاب".

فيما أشارت الحسيني إلى أن "الانسحاب من الانتخابات يكون بطلب رسمي مقدم إلى المفوضية، ويقوم مجلس المفوضين بدراسة الاسباب المدرجة في الطلب المقدم من المنسحبين او الكتلة المنسحبة ويصدر قراره فيما بعد.

قوات إيرانية تخترق الحدود وقمي يؤكد: لجنة مشتركة تبحث العلامات الحدودية

□ **بغداد - المدى**

أفاد مصدر أمني مسؤول في محافظة ديالى أن قوات إيرانية اجتازت الحدود العراقية عند منفذ المنذرية، شمال المحافظة، مؤكداً أنه تم إبلاغ السلطات العليا بموجب مذكرات رسمية عاجلة.

وقال إن "قوة حدود إيرانية قامت برفع حواجز اسمنتية، تمثل الحد الفاصل بين الحدود العراقية الإيرانية قرب منفذ المنذرية الحدودي، شمال بعقوبة، وتقدمت داخل الحدود العراقية".

ويعد منفذ المنذرية الحدودي بين العراق وإيران من أهم المنافذ في الجانب الشرقي للبلاد، وهو منفذ نموذجي لدخول الأرتال التجارية والمسافرين.

وأضاف المصدر، أن "الجانب العراقي عقد اجتماعاً مع قيادات إيرانية، وطالبها بإزالة التجاوز وأكد المصدر أن "قيادات الحدود العراقية رفعت مذكرة رسمية عاجلة إلى الجهات الرسمية المسؤولة في العاصمة بغداد، تضمنت تقريراً مفصلاً عن التجاوز، والمباحثات التي عقدت خلال اللقاء المشترك بين الجانبين العراقي والإيراني

من جانب اخر أعلن السفير الايراني لدى العراق حسن كاظمي قمي ان لجنة فنية مشتركة إيرانية -عراقية ستجتمع غدا الاحد في ايران لبحث موضوع العلامات الحدودية بين البلدين.

وأشار سفير الجمهورية الإسلامية الايرانية في العراق في تصريح لوكالة "مهر" للأنباء الايرانية اليوم السبت الى ان القضايا الحدودية بين البلدين تنحصر في المجالين البري والنهري، وقال "على صعيد الحدود البرية يؤكد البلدان ان العلامات الحدودية بين البلدين اندثرت بسبب الحرب التي استمرت ثماني سنوات أو العوامل الطبيعية".

وأضاف انه في اطار التوافقات بين البلدين، تقرر ان تبدأ لجنة فنية مشتركة العمل من اجل تحديث وصناعة أو إعادة وضع العلامات الحدودية، مؤكدا ان اللجنة الفنية المشتركة بين البلدين ستصل غدا الأحد الى مدينة قصر شيرين الايرانية الحدودية لتبدأ عملها.

ولفت الى انه من المقرر أيضا ان تعقد لجنة عمل حدودية أخرى اجتماعا في مدينة خرمشهر الايرانية خلال الايام القليلة المقبلة، لبحث الحدود النهرية بين البلدين .

وكانت قوة إيرانية قد احتلت حقل الفكة النفطي في محافظة ميسان في الثامن عشر من كانون الأول من العام الماضي، إلا أنها انسحبت منه فعليا في السابع والعشرين من كانون الثاني من هذا العام.بعد مباحثات اجراها مسؤولون عراقيون مع الجانب الايراني.

براون: قرار إسقاط صدام بسبب عدم امتثاله للشرعية الدولية

□ **لندن - رويترز**

قال رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون ان تأييده لغزو العراق عام ٢٠٠٣ لم يكن بسبب التهديد العسكري الذي يمثله العراق ولكن بسبب عدم امتثال بغداد المتكرر للالتزامات الدولية.

وتعطي تصريحات براون لمجلة تريبيون مؤشرا للكيفية التي ينوي بها التعامل مع شهادته في تحقيق علني رسمي عن حرب العراق اوائل آذار القادم.

واتهمه منتقدوه بانه "يحاول يائسا ان ينأى بنفسه" عن الموقف الذي اتخذه سلفه توني بلير الذي ابلغ لجنة التحقيق الشهر الماضي بان صدام كان يمثل تهديدا للعالم وكان يتعين نزع سلاحه او الاطاحة به.

وكان احد البنود الرئيسية في مبررات الحكومة لغزو العراق هو امتلاك صدام حسين لاسلحة دمار شامل والتي لم يعثر على اي منها في اي وقت.

وقال براون "الدليل الذي قدم الينا كان وجود اسلحة وكانت هذه هي النتيجة التي توصل اليها عدد من الاشخاص ولكن بالنسبة لي فان السبب للتدخل (في العراق) كان انتهاك الحكومة العراقية الدائم للالتزامات الدولية."

وقال براون الذي كان وزيرا للمالية وقت الغزو ان صدام كان قد انضم الى تعهدات دولية للكشف عن كل شيء عن اسلحة بلاده لكنه لم ينفذ اياً منها.

واضاف "..في ذلك الوقت كانت الامم المتحدة نفسها والاجراء الجماعي من قبل المجتمع الدولي نفسه على المحك.."

وقال بعض الاشخاص ومنهم بلير ان قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة ١٤٤١ والذي أمهل العراق فرصة نهائية للامتثال للالتزامات المتعلقة بنزع اسلحته قبل اشهر من اندلاع الحرب اعطى تفويضا واضحا للعمل العسكري.

وكان القرار الخاص بإرسال ٤٥ الف جندي بريطاني الى العراق عام ٢٠٠٣ هو اكثر الاحداث المثيرة للجدل خلال رئاسة بلير للحكومة على مدى عشرة أعوام. واثار القرار احتجاجات ضخمة وانقسامات داخل حزب العمال الذي كان يتزعمه بلير واتهامات بانه خدع الرأي العام فيما يتعلق بأسباب الغزو.

بعد عبث المتجاوزين .. الامطار تستهدف الملصقات الانتخابية

□ **بغداد- المدى**

تحالف المطر والمتجاوزون على إتلاف الكثير من ملصقات الدعايات الانتخابية ولافتاتها المنتشرة في شوراع وساحات بغداد

فبعد الامطار الغزيرة التي شهدتها بغداد ليلة السبت واستمرت بشكل متواصل لاكثر من ساعتين رافقتها رياح قوية تعرضت غالبية الملصقات للتلف وتدلت من اماكنها وتطايرت في الشوارع فيما سقطت معظم اللوحات الكبيرة المقامة في الجزرات الوسطية للشوارع نتيجة العجالة في نصبها ودون قواعد اسناد لها .

واشار مندوب المدى الى ان العديد من اللوحات الكبيرة تدلت اوسقطت على جوانب الطرق مما اعاق سير المركبات وباتت تشكل خطرا على المواطنين ومركباتهم خاصة وان غالبية الطرق تخلو من الانارة الجيدة في الليل . وسبق تجاوز المطر على الملصقات تجاوز آخر تمثل بتمزيق وتشويه شعارات وصور بعض المرشحين للانتخابات التشريعية بما أثرعلى بريق تلك الشعارات ومضامينها وشكّل انتهاكا للضوابط والتعليمات التي تصدرها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات..

عضو مجلس المفوضين كريم التميمي أكد رصد المفوضية لهذه الظاهرة وسعيها لملاحقة المتجاوزين في جميع أنحاء العراق.

ومع ان ان حوادث التجاوز على الإعلانات الانتخابية تأخذ شكلا فرديا الا ان التميمي هدد أي كيان او جهة يثبت تورطها في التحريض والدفع لمثل هذه الممارسات بالملاحقة القضائية.

من جهته يتهم المرشح احمد العلواني أحزابا معينة بتجنيد بعض الشباب للقيام باعمال التجاوز على الإعلانات الانتخابية التي يصفها بالبعيدة عن الأخلاق وأصول الديمقراطية مشددا على احترام جميع المشاركين في الانتخابات لكي لا يساء الى العملية السياسية.

ويرى بعض المرشحين ان غضب الشارع العراقي من بعض الكيانات والمرشحين هو الدافع وراء استهداف الشعارات التي أثبتت مسيرة السنوات الأربع الماضي انها غير صادقة.

تفاصيل اخرى ص٣

عمليات غسيل الأموال تجد لها سوقاً رائجة في العراق

□ **بغداد- المدى**

يؤكد مراقبون اقتصاديون تنامي ظاهرة غسيل الأموال في العراق شجعتها ظروف سياسية وامنية واجتماعية شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة ، وتعد عمليات غسيل الأموال من الجرائم المرتبطة بأنشطة جرمية أخرى حققت عوائد مالية غير مشروعة، تسعى لإسباغ المشروعية على تلك العوائد او ما يعرف بالأموال القذرة، ليتاح استخدامها بسهولة وبشكل علني، وغالبا ما تكون مصادرها من تجارة المخدرات أو تهريب الأسلحة والاتجار بالأشخاص وأنشطة الفساد المالي وواردات الاختلاس والرشى وغيرها.

يأتي تنامي ظاهرة غسيل الأموال في العراق في ظل عدم وجود قطاع مصرفي متكامل يحكم التداولات المالية بين خارج وداخل العراق من جهة، وبين الأسواق داخل البلاد من جهة اخرى ، فوجدت ظاهرة غسيل الأموال بيئة مناسبة لا تتوفر لها في كثير من البلدان الأخرى.

هذا ما يؤكده المستشار في البنك المركزي مظهر محمد صالح في تصريح لإذاعة العراق الحر مشيرا الى أن "عملية تحويل الأموال غير الشرعية الى شرعية تجري خارج التدفقات المالية للمصارف في العراق والتي تبلغ نسبتها ٢٥٪ منوها الى ان "مايقارب ٧٥٪ من التدفقات المالية تجري خارج المصارف وهي غير مسيطر عليها".

من جهته أوضح الخبير الاقتصادي في البنك المركزي ماجد الصوري ان "اغلب الاموال التي تدخل في عمليات غسيل الأموال داخل العراق تأتي من تجارة المخدرات التي تفاقمت في السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣" ومع صعوبة التثبت من الكميات والأرقام فان الصوري يعتقد ان "مايقارب نصف عمليات تهريب المخدرات تستهلك داخل العراق وتجري على عوائد بيعها عمليات غسيل الأموال.

وبالرغم من وجود تشريعات وضوابط لمواجهة عمليات غسيل الأموال ومنها عدم استلام الاموال الكبيرة دون الإفصاح عن مصادرها

الا ان ذلك لم يحِل دون تنامي مؤشرات عمليات غسيل الأموال بحسب المستشار مظهر محمد صالح..

لكن هذه الضوابط تبقى غير حاسمة في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال في ظل سيطرة القطاع المصرفي على مايقارب ٢٥٪ من التداولات المالية فقط" هذا ما نبه اليه الخبير الاقتصادي في المصرف المركزي ماجد الصوري منوها الى "ضرورة وجود تنسيق بين المنظمات المالية والمصارف والحكومة والابتعاد عن حالة عدم الثقة الموجودة بين هذه الجهات.

ويعد الفساد المالي وسرقة المال العام وتنامي الثروات بشكل غير طبيعي احد أسباب عمليات تهريب الأموال التي تنامت وانتشرت خلال السنوات الأخيرة ، ويستند الخبير الاقتصادي ماجد الصوري في ذلك الى تنامي ثروات وأملاك مسؤولين عراقيين في دول مختلفة.

وبحسب المختصين فان جريمة غسيل الأموال تمتد أثارها الى العديد من الدول مما يستدعي نشاطا دبلوماسيا عراقيا لتفعيل الاتفاقيات الثنائية و الدولية مع هذه الدول لحصر الأموال العراقية المهربة و محاسبة مهربيها ومعرفة مصادرها.

9 جـريمـة مـروعـة يـكـشـفـهـا زورق بـخـاري